تحرك عاجل

عضو بالمعارضة البحرينية يواجه خطر التعذيب

اعتُقل نزار القارئ عضو "جمعية الوفاق" المُعارِضة، في 5 مايو/أيار 2017، ثم اقتيد إلى "مديرية التحقيقات الجنائية"، حيث يزعم أنه حُرِم من النوم، وكُبلت يداه خلف ظهره لفترات طويلة أثناء احتجازه. وفي 8 مايو/أيار 2017، اتُهم بـ"التجمهر غير المشروع في الدراز"، ثم اقتيد مرة أُخرى إلى "مديرية التحقيقات الجنائية"، حيث يتهدده خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

اعتقل ضباط يرتدون الزي المدني عضو الشورى بـ"جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" **نزار القارئ** بمنزل حمِيه في الرفاع، جنوب غربي العاصمة المنامة، في حوالي الساعة الثالثة عصرًا من يوم 5 مايو/أيار 2017. وأبرز الضباط أمرًا باستدعاء نزار القارئ، لم يُذكر فيه أي أسباب لاعتقاله. وفي الساعة الثانية عشر والنصف منتصف ليلة ذلك اليوم، اتصل نزار القارئ بأسرته، وقال إنه محتجز بـ"مديرية التحقيقات الجنائية"، ولكنه لم يُستجوب بعد. كما لم يتسن له الاتصال بمحاميه أثناء احتجازه بـ"مديرية التحقيقات". وفي 8 مايو/أيار 2017، كان محاميه متواجدًا بـ"مكتب النيابة العامة"، حيث وجد اسم نزار القارئ على قائمة، إلا أنه لم يُسمح له بالحضور معه أثناء الاستجواب. وعقب استجوابه، تمكن محاميه من رؤيته في مقابلة لمدة خمس دقائق، أخبره نزار القارئ خلالها أنه حُرم من النوم، وكُبلت يداه خلف ظهره لفترات طويلة أثناء احتجازه. كما أخبر محاميه بأنه أُتهم بـ"التجمهر غير المشروع في الدراز"، وأن فترة احتجازه قد تم تمديدها لـ30 يومًا، وسيُنقل إلى سجن الحوض الجاف بالمنامة، ولكن، عوضًا عن ذلك، اقتيد مجددًا إلى "مديرية التحقيقات الجنائية"، حيث يجري احتجازه في الوقت الحالي. وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون قد تعرض للتعذيب، وأنه لا يزال مُعرّضًا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

في 8 مايو/أيار 2017، اتصل نزار القارئ بأسرته، وقال إنه يجري التحقيق معه في "مديرية التحقيقات الجنائية"، بشأن "أمرٍ كبير"؛ وطلب إليهم أن يُحضِروا له ملابسه وعلاجه، إذ أنه يعاني من الربو وارتفاع ضغط الدم، وتسارع في ضربات القلب. وأحضرت أسرته العلاج والملابس له بـ"مديرية التحقيقات الجنائية"، ولكنهم لم يعلموا إن كان قد حصل عليهم، لأنه كرر طلبه إليهم في 10 مايو/أيار و14 مايو/أيار 2017. وفي حوالي الساعة التاسعة وأربعين دقيقةً من

مساء يوم 10 مايو/أيار 2017، أجرى نزار القارئ مكالمة لأسرته مُجددًا، استغرقت دقيقتين. وقالت أسرته إنه أخذ يبكي خلال المكالمة، وقال لهم إنه لا يستطيع التحدث معهم. ثم أجرى مكالمةً بأسرته، في 14 مايو/أيار 2017، استغرقت تسع دقائق، وسمعت الأسرة صوتًا بجانبه، يلقنه ما يقوله لهم. وقال لهم مرارًا وتكرارًا إنه برئ، وأخبرهم بأن "يدفنوه إلى جوار شقيقته". وعندما سألته أسرته عن سبب ما يقوله، وعما إذا كان يتعرض للتعذيب، انقطع الخط.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الانجليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على أن تفصح فورًا عن الوضع القانوني لنزار القارئ؛ وأن تسمح له على الفور بالاتصال المنتظم بأسرته ومحاميه؛
- حث السلطات على أن تُجري التحقيقات بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛ وعلى أن تضمن عدم تعرضه للمزيد من التعذيب أو غير ذلك من ضروب سوء المعاملة، وكذلك إتاحة حصوله سريعًا على علاجه أو أي عناية طبية قد تتطلبها حالته؛
- دعوة السلطات إلى أن تُفرج عنه، ما لم يُوجه له اتهام بارتكاب جريمة جنائية مُعترف بها دوليًا.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 26 يونيو/حزيران 2017 إلى الجهات التالية:

<u>ملك البحرين</u>

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: 4587 1766 973+

<u>وزير الداخلية</u>

سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد 13 المنامة، البحرين

فاكس: 2661 1723 973+

تويتر: @moi_Bahrain

وتُرسل نسخ إلى:

<u>وزير العدل والشئون الإسلامية</u>

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشئون الإسلامية

صندوق بريد 450 ، المنامة، البحرين

فاكس: 1284 1753 973+

البريد الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/

تويتر: @Khaled_Bin_A

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

عضو بالمعارضة البحرينية يواجه خطر التعذيب

معلومات إضافية

عقب اعتقال نزار القارئ، في 8 مايو/أيار 2017، قام ضباط بمداهمة منزل حمِيه وتفتيشه في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل، ثم توجهوا إلى شقة زوجته، وصادروا عددًا من الأجهزة الإلكترونية، من بينها أجهزة حاسوب وأقراص ذاكرة محمولة.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يُستجوب فيها لأعضاء "جمعية الوفاق" أو تُوجه لهم تُهم، عقب اجتماعهم مع العاملين بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية أو الدبلوماسيين الأمريكيين. ففي يوليو/تموز 2014، استُجوب مساعد الأمين العام لـ"جمعية الوفاق" خليل المرزوق، والأمين العام للجمعية الشيخ علي سلمان، واتهما بـ"الالتقاء بدبلوماسيين أجانب دون إخطار الحكومة البحرينية، ودون وجود مسؤول ممثل لها". وجاء ذلك عقب حضورهما اجتماع مع مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، الذي طُرد هو نفسه من البحرين عقب هذا الاجتماع.

وقد شُنت حملة قمعية مشددة ضد أحزاب المعارضة في البحرين وذوي الرأي المعارض من البحرينيين، بما بينهم النشطاء السياسيين، منذ يونيو/حزيران 2016، وعقب حل "جمعية الوفاق" قسراً في يوليو/تموز 2016؛ واستدعاء 32 من المعارضين في إبريل/نيسان 2017، تضمنوا مدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيين، وأُتهم معظمهم بـ"التجمهر غير المشروع في الدراز". وللمزيد من المعلومات، انظر البيانين اللذين أصدرتهما منظمة العفو الدولية للتداول العام: "السلطات البحرينية تُصعِّد اعتداءاتها على حقوق الإنسان بحل جمعية سياسية قيادية"، بتاريخ 19 يوليو/تموز 2016: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/4484/2016/ar/ ؛ و"استدعاء

32 من المعارضين خلال أيام في حملة تستبق جلسة "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة"، بتاريخ 25 إبريل/نيسان 2017: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/04/bahrain-32-dissidents-rounded-up-within-days-in-clampdown-ahead-of-un-human-rights-session/.

كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات اعتقال أشخاص في البحرين واحتجازهم تعسفيًا، وتعرُضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ولاسيما بينما كانوا محتجزين لدى "مديرية التحقيقات الجنائية"، حيث يزعمون أنهم أُكرهوا على توقيع "اعترافات" لاستخدامها في إدانتهم أو توريط آخرين ممن تجري محاكمتهم. وتتضمن بعض الأساليب الموثقة ضرب المحتجزين، وإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة، وحرمانهم من النوم، وإبقائهم عراة.

وتقدمت أسرة نزار القارئ بشكاوى إلى "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان" و"الأمين العام للتظلمات" بوزارة الداخلية، ولكن لم يرد إليهم أنه أُجري أي تحقيقٍ.

وأنشأت الحكومة البحرينية مؤسسات مختلفة لحقوق الإنسان في 2012، للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان ولضمان تحقيق المساءلة؛ وعلى وجه الخصوص "الأمانة العامة للتظلمات" بوزارة الداخلية و"وحدة التحقيق الخاصة" داخل "مكتب النيابة العامة". وتم تمكين "الأمين العام للتظلمات" و"وحدة التحقيق الخاصة" وتزويدهما بالموارد لإجراء تحقيقات عاجلة وفعالة بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يرتكبها وكلاء الدولة؛ وذلك في معرض تعاملهما مع الشكاوى التي ترِد إليهما، أو بمبادرة ذاتية منهما. واتسم عمل "الأمانة العامة للتظلمات" بفعاليته عمومًا على صعيد إحالة الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، إلى "وحدة التحقيق الخاصة" كي تتولى التحقيق فيها؛ إلا أنها، في بعض الحالات، لم تنجح في اتخاذ إجراءات سريعة لحماية المُحتجزين من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أو إجراء تحقيقات فعالة حول مزاعمهم. انظر تقرير منظمة العفو الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016: "تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين"، بتاريخ 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5080/2016/ar/

الاسم: نزار القارئ

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 111/17 رقم الوثيقة: MDE 11/6259/2017 البحرين بتاريخ: 15 مايو/أيار 2017